

وهو ثبوت الرخصة للملك في السفر وعدم ثبوتها لصاحب الرخصة
 في المنصر قوله ولا يجب فيها الطردي اذا وجدت المقطة وجبت
 الحكمة اذا انتفت انتفت الحكمة قوله قبل اتفاق قابل خارج
 المنصر قوله وقبل الحنفية القابل ابن الجارم قوله والوجود مشتمل مثل الصغر
 والجنون على سلب الولاية فعدمه على سلب الولاية
 مشتمل عليه قوله وفيه ما فيه ساراه الى ان فيه التزام ان كل فظنة
 يجب ان يكون مقتضى العمل في الجملة ولا يكون معرفة ودليلا عليها فقط
 بلا افتقار ولا استقرار في الفقه لعدم خلاف ذلك الا ان يقع
 ذلك من باب كحة باقائمة الدليل مقام لدلول فتأمل قوله
 والكرسي الفاطمية هذا مرداه ضرورة التفتيش بالمقدمة لانفاقية اتفاقا
 اعني الوجود للعدم وتقرره انما انضم الى نه البري الصغرى المنقذمة
 فنقول لعدم التميز عن غيره وكما هو كذلك لا يكون معلولا بنفسه
 قوله العدم المطلق لا يصح توضيحه انه اذا قبل قبل امره عدم السلام
 فلو كان في قبله مع الاسلام صلته فانه من موقوفات او مستفيدة
 فعدم الاسلام عدم مانع فما مقتضى لان عدم مانع لا يكون

علته بالضرورة

علته بالضرورة والافان كان الاسلام منافيا للمناسبات
 القتل والكفر فان الكفر ظاهر فهو العلة لا عدم الاسلام فالكفر
 خضبا فاما الاسلام كك لان النقيضين مثلا ان جلا فعدم
 الاسلام انهم خفي لذلك وان لم يكن منافيا للمناسبات
 بان لم يكن الكفر هو المناسبات ولذا قال مالك لقبيل وان
 رجع الى الاسلام بالمناسبات شي اضرب بجمع مع الاسلام
 وعدمه فلا يكون عدمه مظنة قوله وانقول بانها اى تلك
 الفايده وبوعدم التعديته وبهذه الفايده اى معرفة الان
 والقسم وهو الظن قوله وفيه ما سلبا سارة الى ان شرط
 الدلالة عند الخصم وجود التأثير المستلزم للتعديته فعند عدم شرط
 لا دلالة عنده بل محذور وهم بالافان لا فائدة به ان دفع ما في التلويح
 من انه لا معنى للشرع في التعليل بالعلل الفاضلة العجز المنصوصه
 لانه اذا غلب على راي المجتهد غلبه الوصف القاصر وترجع
 عنده بامارة معتبرة في استنباط العلل لم يصح نفى الظن ذبا
 الى انه محذور وهم واما عند عدم رجحان ذلك او عند تعارض

القاصر والمتعذر فلا نزاع في ان العلم هو الوصف المتعدي تدبر
 قوله ثم قيل القائل ابن العام وغيره قوله وقد قيل بانه اي انهم قالوا
 الصحو التحليل بلا قياس كما مر عند عدم بيان انهم المتوهم
 ما عليه له قوله وقيل القائل صدر الشريعة قوله وهذا بالحقيقة اه
 سؤال وهو ان المتبادر من تعديته العلم ان يكون العلم بعينه موجودا
 في محل اخر لا ان يكون حجبها فيه والجواب لما كان محل المنازعة
 والمنازعة بين العلماء والعظام على الخلاف اللفظي لعينه فما التهمة
 بالمعنى الاعم صحتها لزمته ولا يخفى انه حجب ليعني في كل كتاب
 التنازل قوله مستخرج ما وراء البهر منهم فخر الاسلام
 الائمة واتبعاهما وعليه اثباتي كما قال السبكي قوله وعليه ابو زيد
 اه قال صدر الاسلام اعظم الناس في تخصيص العلم ودرجته وجدانيا
 الا انهم لم يرو عن ابي حنيفة واليه يوسف ومحمد وزفر وسائر اصحاب
 نص فيه وادعي قوم من اصحابه كالكوفي والرازي والديلمي
 والقاضي خليل بن احمد السجزي ان مذهب ابي حنيفة روح القول بتخصيص
 العلم واستشهاده بما لم يرو عن اصحابه من الاشعار

ابا خيفة كان يقول ذلك وصدده من مناقبه وفي التحقيق من اجاز
 تخصيص العلة من مناقبنا زعم ان ذلك مذنب علما نيا الثلثة
 قوله وبما يصح من مذنب اه وما يدل على ذلك قولهم ثبوت
 حكم الرخصة بعد ترك مع قيام سبب الغرمة قوله والقول بان
 اه الفاعل صدر الشريعة قوله لا ندفع المعنى اتي للمعنى اجماع بينهما
 فانه كما ان العام موجب للحكم في جميع افراده ووبل التخصيص
 بمنعه عن البعض كذلك العلة ليست عي عمومه في جميع محالها
 وموجب التخصيص بمنع العموم تدبر قوله كما تزعم فخر الاسلام
 قال صحة لاجتها وبلانته من المناقضة وخطاه بانقضاء ما اذا جاز
 تخصيص العلم لمن كل مجتهد ورد عليه النفس في علته ان يقول امتنع حكم
 ظني ثمه لانع فيلزم التصويت واعجب من ذلك قوله وفي
 تصويت كل مجتهد قول لوجوب الاصلح على الله والاصلح صلح في
 كل مجتهد ان يكون مصيبا والقول بوجوب الاصلح لطلبه فما لودعي
 اليه لك قوله كثره كما سياتي في فصل المناظرة قوله النزاع
 في الباعث اه لا يخفى انه حينئذ يصر النزاع في لفظيا ومن ههنا قال

صاحب الشيف ان الخلاف في مسئلة تخصيص العلة اجماعا الى العبارة
 في المحقق لان العلة في غير موضع تخلف الحكم لعدم ملائمة العلة ان
 عدم مضاف الى المانع عند المحذور الى عدم العلة عند المانع والحق
 ان الخلاف معنوي يظهر ثمرته في جواب النقيض فانه يصح عند المحذور بابداء
 المانع بخلاف المانع وفي الحرام المناسبتة بمقتضى لزوم راجع او
 مساوية فانه يحصل الانحراف عند المانع لانعدام العلة بخلاف المحذور فعدمه
 لا تبعدهم العلة بل تبقى الحكم بوجود المانع تدبر قوله بان فطن العلة اياه توجيه
 ان من اعطى فقير فطن انه انما اعطاه لفقراء فاذا لم يعط فقير اخر توقف
 فطن بجواز وجود المانع وعدمه فان بين مانع كفته عاقل ان كان
 للفقير وبتنا مع ذلك الباعث لم يعط لغيره والازل فطن كونه
 للفقير كذا في المختصر وطبعا فيه ان قيل ربما يمنع لان الملك افاول
 الفطن مطلقا قلنا قد مر ان التخلف بلا مانع ولعل الاله فيفيد عن عدم
 العلة فطن العلة في محل التخلف متوقف على عدم المانع والاعتراض
 وتقاطعا فطن باحد ما تدبر قوله وفيه ما فيه سارة الى انه يمكن
 اثبات المقدمة المحذورة وهي افاول فطن يتبطل الفطن ولو منع التخلف بما مر

من ان التخلف

من المتخلف في نفسه شكاه الا ان يقع عدم المانع اقوي
 لانه اصلي فتفكر قوله النفس مقدره حاصل ان الكلام بعد فرض وجود
 النقص انه بل محل بالعلية في الموضوعه والمستبطله ام لا كما تفصيل في
 بعد المسئلة فالقول بعدم خلاف المفروض بل المطلق في الجواب
 بعد المانع ان لم يكن طارفا على قوله بلا نقض ولا رضاء
 لا يخفى ان فيما ذكرنا استارة الى الفرق بين خبر الرواية وخبر العيب
 وهو الاول كما هو كذا في اصول فخر الاسلام ثم سأل لا يمتنع ولم
 يفرق بينهما القاضي ابو زيد ومن ثم جعل الموانع اربعة فقال لانه لم يحدث
 شئ من الاجزاء فهو المانع من الابتداء والاعتقاد والاقول المانع
 من التمام وكل منهما في العلة او الحكم قوله واما الكسرة اعلم ان الكسرة بهذا
 المعنى ذكره الايدروني تبعه قال السبكي وقال لاكثر من من الالفين
 الكسرة عبارة عن اسقاط وصف من اوصاف العلة واخرجه
 عن الاعتبار ثم نقص الباقي وتبدل بعينه النقص واذا اذ الطلب المحتمل
 التي هي المقصود لطلب التام والوسيلة ولم يكن اعتبارا فانه نقص
 الوارد على المحتمل وادعى العلية ويجوز ان يكون بمعنى ان تخلف الحكم

عن الحكيم دون العلم مستلزم لبيان العلم لانها نابعة للحكمة وتخلت
 القايح عن المبتورع لطبق قوله وعليه لاكثر قال الشيخ بالاستحقاق
 بلج والاشغال به انتهى الى بيان الفقه وتصحيح العلم وقد انفق اكثر
 اهل العلم على صحة ان العلم والعلية وبسبب النقص من طريق المعنى والالزام
 من طريق الفقه واكن في ذلك طائفة من اهلنا يجهلون قوله لا يوجب
 تعدد الاله لا يتحقق انه اذا تعددت الذات تعدد الوجود وتعدد
 عددها والالكان شئ واحد تقيضان واذا تعدد الوجود والعدم
 كان مما يتصور العقل ان ينبغي احدهما وينبغي الاخر وان كان بينهما ملازم
 في الواقع وذلك لان حقيقة الملزوم غير حقيقة الملائم فلا يمنع
 في تصور العقل ملاحظة وجود احدهما مع عدم الاخر كما يلاحظ تعدد الوجود
 وهذا معنى قول شارح المختصر لا يوجب الاضافة الى العلل تعدد المزمع
 معايرة حدث البول لحدث العاطية وكان يتصور ان يتنفي احدهما
 وينبغي الاخر ولما كان فهم هذا المعنى دقيقا حتى على شارح المختصر فقال
 فيه بحث لانه ان اريد بالمعايرة جواز الانفكاك فلا يتم ان عدم
 الاتحاد يستلزمها وان اريد عدم الاتحاد فلا يتم ان يستلزم جواز

انتفاء اصددها وبقاها الاخر ليجوز التلازم في الوجود انتهى تدبر قوله
 وما قبله القائل المتفان في قوله لزم استقلال حاصل التلازم الشافعي
 في العلة والحكم قوله بحيث اذا افردت ثبت اه لا يخفى عليك
 ان المستدل اخذ الاستقلال بمعنى الثبوت لها لا بغيرها ونظرا
 على نحو من الثبوت بالعقل والنبوت على التقدير الاول حقيقة والثاني
 مجاز كما في شرح المختصر وذلك لما تقرر ان المطلق الوصف على
 الاخر حقيقة مجاز فالمستدل خشي كلامه على الحقيقة المحجب
 اجاب بنحو المراد بما قررناه ان دفع ما في شرح الشرح الكافي
 معنى الاستقلال به لم ينجح الى جعله مجازا تدبر في دفع ما اجاب
 به شارح الشرح من ان كلاما من العلل عند الاجتماع يكون جوازا
 والعلة هي المجموع وذلك لان جعلها مستقلة عند الاخر
 وناقصة عند الاجتماع بحكم لان منفرد من ان لا دخل للافراد
 او الاجتماع في العلة وان كانا عارضا لهما تدبر قوله وعوض
 المعارض شارح الشرح قوله ان الاستقلال به اعلم انه اذا
 كان بينهما عموم من وجه فعند افتراق كل استقلالها بلا شك

فيحكم عند الاجتماع انها كذا الك و ذلك لان الافراد لو كان
 شرطاً للاستقلال او الاجتماع ما لكان علة ناقصة في التأثير
 لا مستقلة هذا خلاف فعلم ان ذات العلة مع قطع النظر عن
 الافراد والاجتماع مستقلة بالتأثير وهذا معنى الاستتباب بل
 بالعقل لا كما توهم انفنا زاتي انها عند الافراد مستقلة وعند الاجتماع
 اجزاء كيف وفيه ثبوت مطلب القاضي فانه يقول بالاستقلال
 المنصوص المستطعن فانه يحكم فيها بالجزئية دفعا للتكم وبين ان هذا
 الفرق انما هو في الاجتماع فتأمل قوله وقد يطلق على الثبوت
 انه علم ان الظ من الاستقلال بالمعنى الثاني كما اعترف
 النفعا زاتي فتعريفه دليل مخالفت حيث قال لو تعددت لزعم
 استقلال كل وعدمه والى ثبوت بهما ولانها بهذا المعنى وعلى هذا التقيد
 الجواب المشترك المذكور سابقا على سري كيف لا والجزئية
 ينافي الاستقلال بهذا المعنى بل يقول القول بالجزئية في عدم
 الجزئية مثل خلافا الفطرة الدفعية وكذلك في تعدد الدلائل
 المقيدة للعلم والحكم في الجواب عن هذا التعريف سابقا الى الاناء

البه و هو ان عليه كل سبيل بطريق التبعية حتى يكون لكل دخل
 في الانبئات في الجملة بل كل منها تمامها على تمام المعلول فانه ثبات
 لكل عليه الاستقلال وللعلم الثبوت بهما لا التبعية تدبر فانه
 حقيق بالتفكر قوله واللازم اي لو كان النزع في الاول باقيا
 المعنى المجازي وقيل في الاجتماع بالضرورة لزوم توار والعلمين الناقضين
 اه قوله ان الثابت باء لانفراداه العقلية بامناف لما سيجي
 ان اذا انتفى احد عالم يكن الاحتياج اليه افادة اخرى قلت المراد
 منها ان الثابت باء لانفراد ابتداء متاخر للثابت بالاعلاء
 ابتداء والمراد منه ان الثابت بالاجتماع ابتداء اذا انتفى احده
 عليه لا يعدم ذلك حتى يجوز له افادة جديدة بل يبقى ببقائه على
 تدبر قوله معنى عليه كل اه اعلم انه اجاب في شرح المختصر بان ثبت
 بالجميع بمعنى ثبوت لكل واحدة واحدة بالاستقلال كما ثبتت
 الدلول بالادلة السمعية والعقلية وكل مستقل بانبائة حتى
 لو انتفى الاخر لم يضر عدمه والفرق بينه وبين ما دعيتم ظاهر وفي
 شرح الشرح اي الفرق بين الثبوت بالجميع الذي ذكرنا وبين الثبوت

العلم المجموع بالمعنى الذي اوجبتهم ظلالنا ما ذكرنا عايداً الى الكل الا فردي
 وما ذكرنا عايداً الى الكل المجموع والافرق بانه لو انتفى الاخر فعدمه
 بضر كم وبضرنا قلنا مستفهم لانه لا ينزع في الاستقلال
 عند الافراد انتهى وفيما ذكرت من عدم الاحتياج الى افادة
 اضري استارة الى وقع ايراد شراح الشرح بيان مراد الشارع
 وتوضيحه انه اذا انتفى المجموع انتفت العلة التامة والمعلوم على فمضير
 عدمها في بقاؤه فلو ثبت ثبت بطل تامة اضري فهذا المنبوت
 افادة اضري من علته اضري بخلاف ما اذا كان كل واحد علة
 بالاستقلال فانه اذا انتفى الاخر لم يحدث الا مكان للمصلحة
 اضري مستقلة فلا بضر عدمه فلا احتياج الى افادة اضري فهذا الفرق
 بضر كم ولا يضرنا وذلك لان عدم الاحتياج الى افادة اضري
 بدعي كما في الاول لا سيما ~~حقيقة~~ والعقبة تدبر قوله موضع
 المضمرة يعني لا اي للمضير قوله وقيل بل اه القابل الاول للزمانى والقابل
 الثاني للتفتازاني قوله بل المعنى اه على هذا يحل الاولى على المجموع التعريب
 او الاولى القابل او الرقبين او ان المثال تقديره في فننا بل قوله الا

عند النزاع

عند النزاع فيها أي في عموم بين المستدل والمعتز من كعموم المخصص
وعموم مفهوم فحين كان المخصص لا يراه فحاده يراه لكن لا عامة لواراد الج
النصر فيه لطول البحث فبعد من عن التمسك بالعموم بل مثبت
العلية في الجملة ثم نعم بالحكم في جميع موارد وجود العلة قوله ما عن المنع
أه روي عن الحسن عليه السلام قالت يا رسول الله ان ابدا ترك
الحج و هو شيخ كبير لا يتمسك على الا حلة فيخزي ان ايج عنه فقال
صلى الله عليه وسلم ارايت لو كان علي ابك دين مضية
ما كان يقبل منك قالت نعم قال فدين الله الحق قوله مع ان
اللازم اه هذا في جواب باعتبار الشئ الاول وحاصله اذا
نزل الحكم الاول انه رد هو العلة لم يعد ذلك نزل الحكم الثاني الذي
هو المعلول فانما حصل التخلف باعتبار النزول لا باعتبار كون
الثاني حكما فانه حكم شرعي من وقت نزول الحكم الاول حتى يمتنع
استنباطه منه كما في العلة النظرية تدبر قوله لعدم بان اه اجاب
في المختصر بان عدم بغير عدم شرط العلية ليجوز ان يكون وجوده
شرطا للوجود وفي شرح الشرح فان قيل الكلام في تركيب العلة

الحسن

من الادوات فكيف يكون وجوده غير شرطاً قلنا هو شرط كصفة
 العلبة وغيره للعلبة فلا محذور اقول في هذا التوجيه تضاعفت الاشكال
 لان النقص باعتبار عدمه غير نفسه باق كما كان وقد حدث
 باعتبار عدم الشرط اي لان النقص يحصل باعتبار عدمه اي في ذلك
 لان كما ان عدمه غير لازم لعدم الكل كذلك عدم الشرط في
 مستلزم لعدم المنسوط والحق ان ابن الحاجب لعله تدبره
 في العلوم العقلية يخطئ كثيراً في مثل هذه المباحث وانما رجون
 لكلامه يدلون له في اصلاصه بقدر الامكان قوله وقيل لم يفتأ
 الامر في قوله وان كان في الواقع فيه اشارة الى ان النقص
 كان في الدلالة المفيدة للعلم فالجواب عدم الاستمرار وان كان
 في العلم حقيقة فالجواب الشرط تدبر قوله كما ظن في التجربة قال فيه لان كلامه
 منها علته عدمه فجاز استناده الى كل معنى لو كان له مقتضى منه
 والا فحقيقة الماتعة بالفعل وبوفرع المتقضي ما ذالم يوجد لعدم وجوده
 فهو يمنع ما ذال انتهى قوله واختاره السبكي اعلم ان ما ذكره السبكي باياه
 كلام الشافعية لانهم يذكرون التعبد بمحض ويقولون ان الاحكام

معللة برعاية المصالح ووقع المفسدون النفس والاجار يدلان على
 العلم عنه لا على الامارة فقط ~~قول~~ من علمه اراد بها ما نعم التي يسماها
 حنيفة بانذار الحكمة تصحيا للاجارع ~~قول~~ باجارع الفقهاء لا يخفى عليك
 انه يلزم من هذا المقام ان ما ذهب اليه طائفة من الحنفية كغفر الاسلام
 والسر في واجبه لا بد قبل التعليل في المناظرة من الدلالة على
 معلولية الاصل ليس بسواب بل الصواب ما ذهب اليه طائفة
 اخرى منهم انه لا يشترط ذلك كيف ولم يعرف ذلك
 في مناظرة الصحابة والتابعين والسلف الصالحين واليوم اقامته
 الدليل على علة الوصف لا بد منه وذلك ~~بما~~ كاف
 وفي التخيير ~~بما~~ قوله والكان طينا كالتأبث بالالتمسك
 وذلك لان الظن واجب الاعتبار في العليات وفيه تعريض
 لمن قال انه يختلف فيه اذا كان طينا وفيه ما فيه قوله وهو صريح
 ويومادل على العلية بالوضع قوله انما جعل الاستبذان اه رواه
 ابن شاذان وكك من اجل كانه الصحيحين انما جعل الاستبذان
 من اجل النظر كذا في التخيير قوله وكه مجرودة عن حرف التنفي كانه

المثال المذكور او متصل به كقوله كليا يكون و قوله ثمين الاغنياؤكم فلي اذن
 بكفى في الحديث الحسن الذي راض به احمد وغيره قلت اجعل لك
 صلواتك كلها قال صلى الله عليه وسلم اذن بكفى اه قوله يخرج الناس
 قال نعم كتاب انزلناه اليك يخرج اه انتم اه قال نعم فنفق
 عنكم انه كرضعاه ان كنتم اه بكسرة نعمة كما بوقرارة نافع و نعمة بملك
 والكتابى وقرارة اليا فون لفتها فلي اما بالنفع حقيقة او مشقة فانهم
 يحشرون اه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال في قبلي احد و بلوهم فانهم يحشرون
 يوم القيمة وادواهم حبت و ما د اللون الدم و البرج ربح المسك
 و اعاد و تبنه اعلم انه قد يجمع النفس و الاباء بقوله عزم لما سئل عن خروج
 بيع الرطب بالتمر ينقص الرطب اذا جفت قالوا نعم فلا اذن
 كما يظهر من شرح مختصر قوله نعمة طيبة و ما عااه قاله صلعم و قد توضحا بجا
 ابتدت فيه ثمرات عتيبة على تعليل الظهور بترتقا را اسم لما عليه
 قوله كاحل الماء فان حل البسج و وصف له و قد ذكر فعلهم منه حكمه بالصحة
 من المقارنة نقل بالمعنى و في كلامه المناسبة ميل المقارنة لكن ملو
 ما ذكرنا يلوح ذلك بالتأمل في سباق كلامه و فيه شارة الى رفع

ما في التخيير ان الفرض انما علمت عن ايمان النفس فكيف يفصل الله ان يعلم
 بالمتنا سببه يعني فقط فشرط اولها فلا يثبت التنا سببه ما لا يشر
 ما عورة قوله ولا يلزم انقطاعه قال السبكي وعندي انه ينقطع المكان
 ما اعترض به وبانما الظاهر ما ذكرته قوله ولا يلزم العكس اي لا يلزم
 اشتراط العكس قوله قبل فالتقياس القائل لا بد من قوله لا بد ان يكون
 اه حاصله ان الترجيح فرع الامكان واذا دل طريق اخذت على
 بطلانه لا ينفع الترجيح واليه المتنا سببه كما يصلح ~~مسلكا~~ مسلكا
 يصلح مرجح لان من شرط العلة ان يكون باعثة فظهورها مرجح على خفائها
 تدبر قوله فالمعتمد من ناقضه انه يقرر ان لغو الوصع وليكم لزوم منه محال
 وهو عليه الباطل وذلك لان مقتضى شمله ليلكم مع انه عليه ترككم
 فتدبر قوله كما زله اخذت اه بيان لا تنفقات اشراج اليقين كما
 للطهارة حيث عينته في الصلوة والطواف ومن المصنف
 فكان اعتبار ذلك اولى من سائر الاوصاف تدبر قوله
 ولا مسلك عنينا فالواو الوصف اما مناسب او لا والاول
 الا خاله والناتية لظهور الجواب ان الوصف اما ان العلم مناسب

لما ذكره في حصصه والطاهر وفيه ان
 ان يقول لما كان منسوبا لما

مسلكا

بالنظر اليه ولا والاول المناسب الثابت عليه بالاخالة والثاني اما
 ان يكون مما اقتره الشارع في بعض الاحكام والتفديلية والاول السببية
 والثاني الطرد وقوة الاطراد سلامته يمكن ان يقع ان مراده انه قد اعتبر
 في العلة شرط مثل كونها باعثة وان لا يكون عدما لوجوده في غير ذلك
 وبه يسهل ان الطرد والعكس لا يستلزم تلك الشرط فلا يكون دليلا
 على العلة ان قبل المراد ان يكون دليلا بها اعتبار تلك الشرط خلقا فلم يكن
 دليلا الا بعد ان وصل الى العلية فارجع الى الاخالة فخال قول حصول العلم الاول
 بالعلم بالعلم الظن يشمل المذهبين فانه تام لشارحة الماهية ان الاول
 القطع بدوران الحكم على الدار فلا يقطع لان الكلام في انه دليل العلية
 وان اراد القطع بعلية الماهية فمهم والاطفال بما يقطعون بالاول وفي قولك
 السقم بما سهل انما يقطع بالحكم واما ان علية ما هو سهل في مادية
 او صورته او كيفية احواله فيه فلا يعلم بالبحرنة تدبر قوله فاما الشرط اذ به
 ما نعم عدمه انما كاسي الاستشارة في مذهب من انزق البنية فتدبر قوله
 والدال غير المحرم قد يقال وكذلك اذا كان الدال محرم بالعلم الدليل
 الا ان يقع الدلالة من المحرم كجانبية مطلقا وفيه ما فيه قوله فتدبر في المناسبات

به لا يسأل

اهـ جواب سبيل و هو ان السامية سبب محض ومع ذلك فلا يصلح
 الضمان على الساعي قوله في تضمين شهوداه ان قيل شرط التعليق
 انما يشبهه واما العلة على تقدير وجود الشرط لا مطلقا وتحقق العلة فهو
 على الشرط فشهوداه ولي بالضمان لانهم يشهدون التعليق بتأثيره
 واجيب باننا لانهم بانهم يشهدون على ذلك التقدير بل يشهدون
 واسماع التعليق مطلقا وبعلة لولا المانع ولا تعليق بشهاده
 شهود الشرط بتحقيق العلة وتأثيره الا ترى انهم لو شهدوا به
 بالتحقيق ثم تحقق الشرط من غير شهادتهم ثم رجعوا بعد الحكم ضمنوا ولو
 تحقق التعليق من غير شهادته بالفاق فحينئذ ثم شهدوا بالوجود
 الشرط ثم رجعوا لم يضمنوا فاعلم ان تحقق العلة غير مضاف اليه شهود
 الشرط قوله لا علة لملك اهـ اي لا ان القضاء علة لملك المال
 قوله انتفاء الضمان مطلقا اي في كل ما توسط القضاء قوله بطايعا
 اهـ الا ترى ان في المسئلة الآتية الضمان على شهود الشرط اتفاقا
 مع توسط القضاء فما هو جوابكم فهو جوابنا قوله بلا تقييد في تعريض
 بخلاف ما اذا كان نواحيضا وكفارا الا مكان الوصف باندر

اخصصين

قول بذه وبذه اي بذه الدار وبذه الدار قوله اسما لا حكما لما كونه
 اسما فلو توقف الحكم في نفس الامر من غير ما ينشر ولا اقتضاء واما
 لا حكما فلهذا لم يتحقق الحكم عنده قوة محل نظر وذلك لان اتصال الحكم ليس
 معتبرا في خضيقه الشرط بل التوقف على وجوده في الجملة ولو اطلق اصطلاحا
 جديدا فلامتاحة وفيه ما فيه اشارة الى ان ذلك وان كان
 قريبا ساكنا لا اخذ بقول محمد استحسان صيانة الاموال للناس لما اقتضا
 المتناضرون في التغيير اي قوله البعد تحصل اه اعلم ان بعضهم جعل مسئلة
 البعد بالتحصيل وبعضهم البعد بالعمل فخرج بعض الناطرين الاول والعكس
 البعض الاخر وحق ان امال واحد لان التحصيل انما هو لا بل العمل والبعد
 بالعمل يستلزم التعبد بمقدومه ولو على الكفاية تدبر قوله والفا سألني
 اعلم انه نقل عن الفاساني والسهر رآه اتفاقهما على الوقوع اذا كانت
 علته الاصل منصوطة ولو بدلالة او ايمارا وكان الحكم في معنى المنصوص
 كقيا سبب البول فيهما على البول فيه قوله وقيل بل لا ينافي
 اه الفاعل التفنن انه قوله في المشتلات اي العقوبات كما في الرضى
 عند قول ابن ابي حبيب ونعم مثلها اي مثل الفا والتم ترتيب الا انها تحق

بالمهمله ولا يكون عاطف ولا يكون للسبب كالفاء اذا لا يسر في السبب
 النام منتهى قوله قوا تر عن الصوابه تمسكوا ولا بدليل قاطع يدل
 على نبوته الاجماع القطعي وثانينا نفس الاجماع ولو كان كقولنا
 وهو قطعي ودفعه بان مثل هذا السكوت قطع تفصيلا للعادة فهو الزكوة على
 الصلوة من كتبها بلوح انه لا حاجة اليه ما قال اللاحق انهم قاسوا خلقه بول
 امه على رسول الله عليه السلام قوله ورث العلاء لان ابن الابن
 عصبته وابن السنت لا يرث وحاصله ان هذا اقرب فهو حق بالاد
 اقول بلوح من هذا لو كان استنباه اليه بكر بالعكس كان اهلون قوله
 المستوثقه هي مسلمة امرؤ القار قوله في قتل الجماعة روي عن عمر شريك
 في قتل الجماعة بالواحد فقال على ارايت لو اشرك بغيره سرقه كنت
 لقطعهم فقال نعم فقال فكذا كتبنا فارجع القول على وحكم بالقتل قوله
 وابن مسعود موت زوج ابي قاسم ابن مسعود موت
 زوج المفوضة وهي التي لم تسلم لها مهر على موت زوج غيره فواجب
 قبل الدخول بها تمام مهر المثل كما يجب في الثانية قبل الدخول جميعا
 قوله فيما لا يصلح اه كالاينيار على المصالح امر مسلمة بدو اصل شرعي قوله لان

لان الظن وبتدريده فتح تجوز كونها فاصرة لبيان الحكمه وذلك لان
 صلوحها للعموم فالحمل عليها خلاف الظن تخصيص العام بلا دليل قوله ثبوت
 الحكمه حاصل منه حصرا والاولى في احد ما تدبر قوله وهو محتمل على انه لا يلزم
 من ايجاب الحق ولو كان بالبيعة الا بوضع الشارع ولم يوجد
 قوله على التمسك به اما كان النظام قائما بانه منقوض بالشبوت
 عنده بالبيعة فلا يصح منه ثبوتها بالبيعة اجاب من قبله بان له ان
 يفرق في الاعتناق بانه اذا كان منطوقا وجب الحق واذا كان
 محذوفا بخلاف ايجاب تعديله الحكم فمما مل قوله فاشبهته واثبت
 والنقض خبر الواحد كما في المختصر غير وارده لعدم التخلّف عنه ناكما مر
 النقض بالشبهة وطالب الكتاب فقد طرأ جواب عنه قوله بل
 بالاجماع اعلم ان الفرق بين الجوابين اما بالسند بانه في الاول
 القياس في العلم مثلا ان ثبت عليه وصف الحكم ثم يعارض عليها
 لمعنى مشترك عليه وصف اخر له لك الحكم والحكم اخر فلا بد ان يتعدى
 العلم فاذا اتحدت العلم كالقبول العمدة وان في الاول وتلك
 صرته الصوتم الثاني فليس مما نحن فيه تدبر قوله لا يوجب الا ينبغي الفارق

الاعتق
 ان النظام

وذلك في الخبر والامان الاول
 والى في الخبر والامان الثاني
 فليس في ذلك لان خبر
 جازان القياس

اشارة الى الفرق بين الحلي لوجهين الاول ان لا تعرض في
 هذا الوصف الذي هو العلة بل لا يجمع الا بتبعي الفارق فقط فان
 تعرض له كان جليا والثاني ان في الفارق في الحلي لا يكون الا طبقا
 واما هنا فيجوز كونه نظريا ايضا قوله وحقى منه اشارة الى ان المعبر
 في الحقى انما هو بالنسبة لا ان يكون خفيا مطلقا بل بقوله نفس اه
 لم يقل او قياس خفي لانه فهم مخالفهم ومما تاخر قوله حيث قال
 القائل الامام اثافي قوله انه لا تحقق اه وبه قال ابن الحاجب
 في المختصر قوله والوارثين بالنسبة الى وارث البائع والمستحق قوله
 فتأمل اشارة الى ما اجيب وبه ان احد عشر عليه واقفت على حقيقة
 الحال فلم يكتف بصورة الدعوى للمبين بخلاف البينة فانهم لا يوقف
 لهم على حقيقة الدعوى فاكفى بصورتها فتدبر قوله وظل استسنا
 اه ان قيل حاصل تعليل الطهارة لعدم مخالفة العاقل المتجرب
 وقد نقضتم انه لا يعمل بالعدم قلنا ليس هذا تعليل حقيقي بل
 لما كانت العلة للنجاسة واحدة استدل بعدمها على عدمها
 قوله ان تودعي بالركوع في الصلوة اه اما الركوع في خارج الصلوة

فلما لم يعرف عبادة لم يخبر روي من ابن عمر انه كان اذا قرأ القرآن
 واقرب باسم ربك في صلاة وبلغ اخره كبر وركع وان قرأ
 في غير صلاة سجد عن ابن مسعود انه سئل عن السجدة يكون
 في اخر السورة السجدة بها ام يركع قال ان شئت فاركع وان
 شئت فاركع وان شئت فاسجد ثم اقرأ بعده سورة وعلى نه
 جماعة من التابعين كانه تغير قوله عدم اختصاصه كما قال صدر
 الشريعة واختاره ابن الهمام قوله وقول فقرأ السلام وضع لما في التعليق
 انه يشكل بقول فقرأ السلام قوله اما بادل اول ليس مراد النسبة
 بالقبائس والاسمسان باعتبار ضعف الاثر وقوته بل
 باعتبار جلالة وخفاء دليل قوله قد منا الثاني والثمان خفاء على الاول
 والثمان جلالة فبقوله فقرأ لا اثر للتباعد في العلية فبقوله فقرأ لا اثر
 صدر الشريعة قوله على ما بالاء وذهب البيضاوي الى تقدم المناسبات
 على الاء لانها تقتضي مقامنا سببا والاء لان ترتيب الحكم
 على الوصف يشعر بالعلية سواء كان مناسبا او لا والوصف
 المناسب اوله من غيره قوله فقرأ من مضمون العلية سببا والاء ان النفس

على العلة لو بالاجاز بدل على اعتبار الشارح حقيقته والمناسبتة
 وحقيقة الاعتبار ولي من مظنة تدبر قوله وقيل بالعكس القائل ابن
 الماحب وغيره قوله والحكم الشرعي فيه دفع اختاره صاحب
 التحصيل والبيضاوي من ترجيح العدم على الحكم الشرعي لان العدم لا يحتاج
 الى جعل الشرع ولا يخفى ضعف وجه الترجيح قوله الا حقيقته فاما عند
 سواء وهو مقتضى بيان الامام واختاره القاضي عبد الوهاب
 كانه التقدير ثم هذا لا تناقض بالتقدم لان المراد منه التركيب
 من جهات التأثير ومنها كون الوصف ذا اثر من قوله وقيل
 بل قال البيضاوي تقدم ما بال دوران على ما باستتراده انه ليس
 بشرط يعني ان الكفاك والحقان وضابطه مسلك
 لكنه لا دخل في قوة العلة وفيه ما فيه قوله ثم المال ابي بعد كل في
 الاعتبار كمال تدبر قوله جمع بين الحقيقين وانما كان جمعا لان
 مقصود الشارح تطهير الارض من المفسدين وقصود الولي النشيط
 باستيفار القصاص ~~فحصل~~ فيحصلان بالتسليم الى الولي بحل
 ما لو تم الامام عن الرواية قوله وللعنف ثمانية وكذا كذا الطلاق

قوله
والجدة اليه غير ذلك قوله وما قيل القائل التفنن ان في النوب
فمنفوس بالعبء يعني لكاح العبد القادر على طول حمرة جازية اتفاق
ووليكهم لو تم لدل على عدم جوازه قوله قيل الثالث القائل في الاسلام
ومد الشريعة قوله فنبتسم بقدره في الهداية ملك ملك
غيره لا يجعل ثمرة من ثمرات ملك بخلات الشجرة واشياها
اقول فيه ما فيه قوله فبافدا سارة الى ان تعليل الشافعي ليس
من ترجح العلم على الضمري بل يقول تعليل خبر المعلول لعل مستعدة
كل علمه على الخبر لا تري انه يقول بالالف سام وليس جوابا لمينا
على ان كلما يصلح علم لا يصلح مرجحا بل الشرايع بينكم وبين الشافعية
ان اتصال الملك كالمعلم مما دونه الحق الشفعة لم كالمعلم عليه كما ذكر
قد روى لا يظهر العيوب احتراز عن المجازلة المحاذرة اعلم ان المعبر
عند الجمهور في المناظرة قصد اظهار العيوب من الجانبين وعدم البعض
المعبر قصده ولو من جانب واحد استغفرو قال القاضي ما يمكن
فيه الاستفهام حسن فيه الاستفهام قوله ولو بلا نقل
وفيه بحث ان انفسه بما يجوز استعماله فيه لغة وعرفا واصطلاحا

والحق حواره غايته انه اصطلاح خاص منه والعبرة للمردود لكل بحسب
 اه والقصر على المنع والمعارضة كما في المختصر والتحيز لا يخرج عن قصوره
 جعل المنع شاملا للنقض كما في شرح مختصر بانه اعم من ان يكون تفصيلا
 اذ اجمالا فيه ان المنع تفصيلا بمعنى الطلب المنع اجمالا بمعنى الاطلاق
 فلا يندرج احد ما في الاخر الا بموجب المشترك فتأمل ثم جعل العهد
 الاستفسار واخلا في المنع او المعارضة كما هو ظاهر مختصر ليس
 بصواب تدبر قوله والسران الضعيف اه وما في شرح مختصر
 انما لم يخبر عارض فكذلك لانه اشتغال وما في التحيز لانه اقل عرف
 لف او الاعتبار فلا يخفى ما فيها فافهم قوله ولا نعم انه اعلم ان مقاطع
 البحث على ما تقر اما الضرورات واما المسلمات
 وامتناع هذا الاشتغال ليس من القميين في شئ على ما هو المشهور
 فتدبر قوله وقول الاستحقاق واما ما يدل قول الاستحقاق بان
 المدعي انه لو ثبت حكم الاصل لثبت حكم الفرع كما في شرح مختصر فاقول
 منقوض بمنع العلة فانه يمكن ان يقع هناك البطلان عبر لو ثبت
 حكم الاصل بهذا العلة لثبت حكم الفرع فتدبر قوله فافهم اشارته اليه انه

لو اصطلاحاً على جواز ثبات الأصل ولا ثم القياس دون
 المعكس منها للنشر كأنه سعة وفيه ما فيه قوله ما قبل القائل بن
 الحاجب وغيره قوله الكان الوجوب أي وجوب تعينه بل
 بالنية قوله ومختلف فيه اهـ ذهب القاضي أبو زيد ثمس إلى أنه لا
 لمانه لا يشترط لمنع الشرط كونه متفقاً عليه وبالصحيح وقال فخر الإسلام
 شمس طه فانه لو كان مختلفاً فيه بقول المعلن فذلك ليس بشرط عندنا
 وفي الكشف وغيره لو منع شرطاً مختلفاً فيه يجوز لانه لا يعيد وفع
 الزم المعلن عن نفسه وان لزمنه الانتقال إلى محل آخر وقوله الزمنا
 معناه اذا كان من شرطه عند استدلاله بالسابل لا يصح وقصد
 الاستدلال بالزمام لا يصح منع الشرط قد يرد قوله بحسب العقل
 اهـ مثلاً القتل المستلزم بالقتل قبله عدمه وان كالمجبه ولو قيل لا ثم
 انه عدم قتل معلوم عقلاً بامارة ولو قيل لا ثم انه عدمه وان قيل لان
 الشرع حرمة قوله قيل السر القائل شراح مختصر قوله بخلاف سائر الالط
 فانها لا تكون عامة ظاهرة بل بديل المجبه قد يوجد وقد لا يوجد فان
 لم يتبرر انتقاله اعلم ان الانتقال من علمه إلى علمه اخرى او من مسلك

بالملازمات

الاثبات العلم الاول الذي هي علم القياس ومن حكمه حكم
 اخر يحتاج اليه الحكم الاول سواء ثبت تلك العلم او لم يثبت
 صحيحا اتفاقا علم اخر لا ثبات الحكم الاول وقد ظهر في الاول
 وحله في هذا النظر على انه انقطاع لا تنزاع الاثبات بالعلم الاول
 ومن ثم يصح في جواب النقص لا تنقل الى علم اخر بل لو تصدق
 لذلك كان منطوقه اخرى واما الاول فيتمت وظهر له رتبة
 على المعلى وقبل يقبل المحاجة فحليل عليه السلام ودفع اولابان
 محجة عليه السلام كانت فانه لم يرد له لكن لا ثباتها على
 اجهل المعاندين جاز ما وضع منها وثانها بانه غرض ما كان
 ناظرها دليل وانما مقصود اثبات الباري نعم باري دليل كان
 وثالثا دليل غرض معنى معروف والعلامة في العلم الباعثة فتأمل
 قوله في المرتبة اذا بقوا موافقا قوله بل الرابع يرجع اه اعلم ان ابن
 الحاجب قال النمل ما في الخبر في المنتهى ثم لا يخفى انه انظر الى عدم
 ما لم يقيد كان راجعا الى المنع وان نظر الى انه اذا نفى القيد فبقى
 المطلق وضعا صالحا للعلم كان راجعا الى المعارضة وانما كان الاول

الشبهة ان المعترض انما يقترن بعدم تارة لم يقيد فقط لا مطلقا
 فتدبر قوله وادور والمورد وستان في مختصر كما قيل القائل ستان مختصر
 قوله لعل الارجاع اعلم ان هذا مثل ما قالوا ان اصل الذي يقيد به تعين موضع
 الخط مندرج في المنطق كما لا يخفى على الماهرين لغير المناظرة قوله ترجع المصلحة
 اجالا اه اقول القائل ان يقول لما كان حكم الاصل مجمعا عليه بينهما ولو بعد
 اثبات المستدل بدليله كان مثله على مصلحة راجحة الشبهة اما
 برهان مصلحة المستدل فغير لازم لجوزان يكون الحكم الاصل على حري
 هي راجحة فهذا تبرجح الاجابى لا ينفق مستدل الا ببيان راجحة
 على المفردة اللازمه تفصيلا تدرك فانه وبقين قوله كالسفرى كالجميع
 مضبوطة مشرعا بالسفر والرجوع بالحقوله كما توهم فخر الاسلام في
 الكشف بجوزان يكون مراد فخر الاسلام لف بوالنقص على
 العاقل الممثلة فسادا بعد ما ظهر تاثيره بالافاق انخصيص فاما
 خيل لهور البنا غير هو صحيح كما هو مذموب المجهول قوله واصل القائل صاحب
 الكشف قوله لا ينبغي لغيره معنى على تقدير النقص في نفس الامر ذلك
 اذا اعترف المستدل وجود الوصف مع اختلاف قوله فهذا

البيان معنى

اى بيان المعنى الفارق بينهما قوله فليحتمل من اذ به يتم النقص فلم لا تعد
 من ابطال خجته من قبل لا يبطل مطلقا لانه انتقال من الاعتراض الى
 الاستدلال وهو محلي عن الاكثر منهم الامام الرازي وقيل لا يقبل
 النكاح الوصف حكما شرعيا لان الاستغفال باثبات حكم
 شرعى هو الانتقال الممنوع بالحقيقة وقيل لا يقبل ما دام له طريق قاطع
 اولى من النقص لان غرض النصيب والانتقال انما يقتضى استصحابا
 فاذا وجد الحسن لم يرتكبها والا فالضرورة يجوزها ولا يخفى
 ضعف هذه المذهب والوجه قوله كالعرب بالحرية بيع الرطب
 على رءوس النخل لقدر كبرك من التمر ضرر ما لو جف فجاوون
 ثم استأوى الى الخيفة فلبست الحرية عندهم الا العتية وليس
 بين امرى بيع حقيقى كذا انه التفسير قوله عندنا شافعية سواء
 كحل الربوا بالعلم او بالقوت او الكيل او الوزن قوله ما طأ استأثر
 الى انه يمكن ان ايضا المستثنات لتقررنا فى القول بمبركه المذكور
 استثناء رويس كذا لك كل مانع او مقتضى ولو انوى نعم
 الجواب عن عدم الفيض عليها مشكك قوله وربما يحصل ذلك

غصب النصيب
 يستتفيان

بان يكون ارتفاع مانع فلا يردم النفس ^{منه} وذلك بان لا يمتنع
 في الدرجة مطلقا ولا حاجته ^{١٤} الى التفاصيل فيه صحت فيه التباد
 كما ان رفع لا يرد النفس بالاعتراف لان فيها ما لا يقتد به عند الشك
 اما عند الحقيقة فالفاعل كما هو قول لان العزم اه ذلك لان
 اولياء القتال يقتضون بكونه مقتولا فليغيروا بكونه قاتلا فلهذا
 ناضركم وقال فخر الاسلام وتبعه صاحب الكشف ان هذا انما
 يتأني على قول من يجوز تخصيص العلم لا على من لم يجوز ويدفع بان
 الحكم لم يخلف عن العلم وانما تراخي حكمها كما في الرخصة مع قيام السبب
 اتفاقا وفيه ما فيه قوله في دفع السائل اني دفع صحيحا كل
 قوله من فاعلا اعتبارا من وجه لا مطلقا كما توهم وذلك
 لانه اذا كان حكم القياس مخالفا للنسب مع ذلك كان الوجه
 معتبرا في نفس الحكم بالنسب تحقيقا كما في الاعتبار وفيه والوضع
 معا وان تحقق الاول تحقق فاعلا اعتبارا فقط وان كان الثاني
 فقط تحقق فاعلا والوضع فقط نذكر قوله من جهين اه مثال قيل العلم
 يناسب الكفارة من حيث انه يقتل في الدنيا وبعدها من حيث

بضمير

نقص السائل او في وجه

والتحقيق

بتخفيف عنه في الاشارة قوله مع شئى رايد و هو المتعلق بمقدمة
 رايدة و هي ثبوتها بالنسب مثلاً قبحه جوايب والا اعتبار من العن في
 السند والناو بل الى غير ذلك فقصر من احوال جواب
 فساد الوضع على بيان المانع ليس شئى فمال قوله فانثا فبعة
 نعم لا يذبح عليك انهم اجماعوا على ان جواب منع العلة يصح
 بانها تها بمسك من مكلها المذكورة كما مر و هذا انما يتم لو ثبت
 بالمسك استقلالها لان خبر العلة ليس تمام العلة
 فلو ثبت انثا فبعة معارضه خرق لذلك الاجماع نعم يصح حمل الوصف
 المبدى منه المنع العلة واما بعد اثباتها بمسك صحيح فلا و
 محوله فتدبر قوله فاجتماع المتقلين انه ان قيل كيف يصح جعل
 غير المستقل مستقلاً فانما يجعل وصف المستدل مع وصف
 المعارض مستقلاً فيكون المطلق والمقيد كلاهما علة وذلك جائز
 كما مر في فصل المطلق والمقيد قوله انه لا يلزم بيان وقيل يلزم
 لولاه لم يثبت العلة فثبت الحكم فيه وحصل المطلوب المستدل
 وقيل لا يلزم لان غرضه عدم استقلال ما ادعى المستدل

انه متفعل والخيار ما ذكر في المتن وجهه ذاصح بعد مبداه التزم امر
 فيجب عليه الوفاء والكائن التزم لا يلزم عليه قول لان الصلوح
 اه يعني لهو المناسبه والكائن ليس بشرط لكن وجوده المناسبه
 في الواقع شرط اجماعا وان علم بدليل ونظر فاذا ظهر مناسبه
 وصف المستدل فلان لا يقل وصف المعارض مع احتمال ان
 لا يكون مناسبا في الواقع وفيه رد على ابن الحاجب وفيه فيه
 قوله وهو موطر لان عدم المعارض ليس من الباعث في شئ قوله
 للابان اي جعله كمنه قوله فيه قولان اعلم ان الوجه انه ان نظر الم
 الزام فيجوز الاول ويمنع الثاني وان نظر الى المقصود الاصل في العكس
 تدبر قوله لاذ سب فليقله لان من ادعي فعله البياق و سوال اختلاف
 الضابط بيان ان الضابط هو القدر المشترك وهو التسبب ان امر
 منضبط عرفا فيصالح مظنه و بيان المماثل في الاقتضاء بان يقول المقصود
 قياس السبب بان شهادته على التسبب بالكره ولا يفرق ذلك
 اختلاف اصلي التسبب بالحاصل بان وجود المعنى المشترك الذي
 التعليل بانها خصوصيات الظروف ونظير ذلك كما لقياس

لا يقبل

الزوج الذي يطلق امرأته في مهم من موته على القاتل في نفس المقصود فيحكم
 بالبراءة في الاول وعدمه في الثاني تدبر قوله لان المعارض
 اه فيه اشارة الى وقع ما قالوا ان فيه قلب المناظرة وذلك
 لان مقصود المعارض ليس اثبات ما يقضي به بل بل مقصوده عدم
 دليل المستدل وقصوده عن افادة دلوله لقيام المعارض الاصل
 وذلك لانه ان كان قلبا فخط وان كان غيره فالمعارضة فائتية وان كان
 في الطرف الاخر قياسا وعندهنا لا ترجح بكثرة الاول ولو لم
 فهو جواب اخر بالترجيح لا بالمعارضة فافهم من لا يتخذ العلم
 اه وقد نقرر بان العلم بالنسب ويرتفع فلا يشترط ذلك
 والا ثم يحصل المعارضة مظهر فالمعبرة حصول اصل الظن وذلك لا ينفذ
 بالترجيح واصل ان النسب او برعنا المعبرة فيه باو البرهان يمكن وبه يحصل
 المعارضة وعليه تفريع الترجيح بلا مرجح عنده تدبر قوله فتترجم بينهم
 كالمسلمين ككثير من اي الاختلاف كالوقوف على حقيقة
 فانه ليس قربة الا مع الا حرام قوله وهو لازم اه لان من قال
 بصحته قال بخلاف الزدنية فاذا انتفى اللازم انتفى الملز وقوله لا يجب

احتراز عن الحج فانه يجب المضي في تأنيده اجامه قوله فيلزم بالشروع
 اهـ وذلك لانه كما ذكره في الاسلام الشروع مع النظر في الاجابة
 بمنزلة المؤمنين ولا يفصل احدهما عن الاخر لان النادر عهدان قطع الله
 فيلزم الوفا له لقوله تعالى او فوا بالحق في الشارح عزم على اليفاد فيلزم
 الاتمام صيانة لما اوتي عن الطل ان لقوله تعالى لا يظنوا انهم وحيت
 وحيت بالهدى اجماعا وجبت بالشرع بقية القضية الاستواء
 وبسبب هذا قلت التسوية قوله المنع الذي يفي الى زوجة اي اجبرت
 بموته قوله وذلك اي دليل الاستلزام قوله كالمتمسك اليه
 وهو النوارع اجرامات قوله على ان البيع حاصل ان المعترض مانع
 فلا يقابل بالمنع تدبر قوله وفي الخبر اهـ ذلك نقل بالمعنى لا اعترف
 صاحب التقرير بالخبر من فهم المراد كما يلوح بالرجوع اليهما قوله فان الله
 الابجته هي التي اشار اليها لو من المستدل انه محل النزاع قوله
 اي نوع واحد فيه اشارة الى ان الاصول على عكس المنطق كما هو
 سواء قوله لا يلزم اي لا يلزم الاربعه على حجة الادلة الاربعة اتفاق في اهل الحق
 كما لا يخفى بالاصل كقول زفر في المرفق عاتة فيدخل وقد يخرج والاصل

المنفرد

العدم

العدم قوله على وصف جامع ورجع الى القياس ومنها
 الاستصحاب بان المفقود يرت عند الشافعية لا عند الـ
 زيد ومن تابعه ولا يرت لانه دفع وعلى المختار عدمه على عدم
 بيمينته تدبر قوله واورد الا براد في التلويح قوله صحيح معناه
 لا يخفى انه سند للمنع فلا يراد ان صحتها في كونه مع الشك لا بان
 النطق تدبر قوله والى ما ثبت به الاصل اهـ كالاحكام الباقية
 الثابتة بالاشارة الشرعية ان قبل قد سبق ان ما يجب
 الوجود لا لوجوب البقاء فكيف يروى ما ثبت به الاصل قلنا انك
 اعمد من الزامه والمقصود منها رفع الایجاب الكلي على ان الدلالة
 اعم من الایجاب ولا يلزم من نفي الاصل نفي الاعم تدبر انك
 ضد لهذا اول اليقين لا يزول بانك بان المراد ان حكم اليقين
 لا يزول لان نفسه لا يزول كما هو لمن معناه عند الشافعية
 مثال للسادة وعند الخفيليعام مطلقا لان طلاق الذي عندهم
 صحيح دون لها رتبة فمنهى ارا والمستهى ما يعلم مكره حتى يكون بينه وبين
 الحائز بالمعنى الاعم ما نفعه فلو تدبر قوله كما هو ظاهر مختصر قال في شرح مختصر

قون الفقه
 طلبا مستلزما عن استقراء غير الفقه في شرح الشرح الطائفة
 لا وجه لهذا الاستدلال فانه لا يصير قضيها الا بعد الاجتهاد وفي التحريم
 نفى الحاجة وهو يتصور من غيره في طلب حكم ولا يندب عليك
 فيما ذكرنا استاذنا الى دفع ايراد المفتا زانه لان مبتناه على انه
 الفقه بالفعل وكذا ايراد ابن الهام عليه لان هذا الفقه بالفعل يوجب
 اخرج محمد ودم من احد لان الاجتهاد بشرط فقبل وجوده ليس قضيها
 بالفعل فتبدل طائفة بذل طائفة غير الفقيه بالفعل ندر في مائه ويوان
 النظرية ربما يكون للنفاذ والمضي ربما يكون قطعيا يعرف بالنظر ووفق
 المناظر فيما نؤمن اه قال السبكي ان اصح الوجهين عندهم عدم النظم
 بالرد اذا كان هناك غير المرسول وانهما فيما اذا كان في الواقعة
 شهود ويحصل الغرض ببعضهم وجوب الاجابة اذا طلب الاداء
 من البعض قال في الفرق غلو من انتهى قوله ولو فن خطأ اني لمن جبهته
 اخر خطأ للمعنى لا يجب عليه الاجتهاد فيه بسقوط الوجوب لفتواه
 قوله بشرط مطلقا اما خاصا فمعرفة يتعلق بمضمون المسئلة قوله قبل ليداه
 التحقيق عدم التجدد في عدم الاختلاف القرائح والاذنان قوله

بجميع الاحكام اه قد سئل بالكل عن اربعين مسئلة فاجاب
 عن اربع وقال في ستة ثلثين لا اوري في علم ان العلم بالجميع قد يتحقق
 في المحسنة المطلق قوله يمنع الاستواء اه لا يفي بهذا الجواب هو بعينه
 ما ذكره دليل من قبيل الثاني وقد منعه دفعة لانا نقول ربما يصح في مقام المنع
 والاستناد ما لا يصح في مقام الاستدلال نعم قوله والاحتمال
 البعيد اه لا يخلو عن اشارة الى دفع هذا المنع فاما قوله ولاكتنا
 قال صدر الشريعة اي حكم في اللوح المنقوش وهو انه لا يعاقب بالظواهر
 كان هذا خطأ وفي الاجتهاد ولا نهم نظروا في ان استيفائهم كان سببا
 لا سلامهم وان فدائهم يتقوي به الاجتهاد في سبيل الله وخفي
 عليهم ان قبلهم اغر لا سلام واهيب لمن دراهم قوله حتى قال
 وقع لما قيل ان كان ترك الاول او كان رخصه مختصة به ولابد
 مجال بعد قوله لو استقبلت اي لو علمت او لا ما علمت
 اخر قوله بعد المفعول الثالث اه اعلم ان هذا الاستدلال من حيث
 دقيره الفارسي وحاصله ان الملا البصار لا يصح بينا عدم امكان بوجه
 العين في الاحكام وكذا العلم لانه بسبب البصرة تقتضي ثلثة مفاهيم

الاول مذكور هو الكاف والثاني الذي هو اولى مفعوله علمت
 اليه مذكور حكما لانه متوحي اقرنه ان الموصول لا بد له من عايد والثاني
 ليس مذكور للاحقة ولا حكما مع انه يجب ذكر الثاني عند ذكر
 الاول من مفعوله علمت على ما تقر في النواتج ان يكون محمدا والبر
 أي ما جعله رايالك قوله لا يشبه الا انتظارا وما يدل
 على صحة الانتظار ما في العجيب عن صلعم ان اخوف ما اخاف عليكم
 بانه ما يخرج لكم من بركات الارض قيل ما بركات الارض قال
 زبارة الدنيا فقال رجل بل تارة نجر بالبشر فضمت حتى التقى اليه
 سينزل عليه جعل سج عن جبينه وقال بن السائل فقال ان فقال
 صلعم ان نجر لا ياله الا بالغير كذا في التفسير قوله وهو ما يسميه قبل
 التكم ليله الاسرار لما واسطه لم بدل قول انه مخاطبه وانظار من الوحي
 غير في روعي نعم الراي أي التقى في قلبه قوله جعل شمس
 الالهة الالهة من الباطن ووجهه ما ذكرناه اوجه قوله ومثل الرؤيا فيه
 رد على التفسير جعل فيه من الباطن ووجهه ما ذكرناه حديث
 عائشة رضي الله عنها في قول الله صلعم من الوحي الرؤيا الصالحة في النوم

وكان لا يرى رؤيا الا جاءت مثل فلق الصبح فنه فيه اشارت
 الى انه لما كان مع خلق علم ضروري انه منتهى فجاوبوا في سائر العلوم
 الضرورية فهو الجواب بهما الا ترى ان في مسألة الملك اليم
 لا بد من علم ضروري انه ملك تدبر قوله واما انه لا تقره ووقع
 لما في المختصر من توهم اختلاف فيه حيث قال المختار انه غير لا تقر
 على الخطأ قوله لنا بقاوه ان قيل لو كان خطأ لأمر بالنقض قلت
 عدم النقص اما لانه حكم الاجتهاد حين لا قاطع فيقيد واما لان التقرير
 نسخ الحكم السابق واللازم البتة لا يرفع فتأمل قوله انكم تختصمون انما علمكم
 تختصمون بالاجل فليس بغيركم يكون من يجهل بعض ما قضى له على ما سمع فمن لم يكن
 من حج اخيه فلا يأخذ منه شيئا فانما اقطع له قطعه من الدار متفق عليه
 قوله لكن قلنا قال السكي لم يقل احدا ووقع قطع قوله لا والله لا سبل لا والله
 محذوف الواو وعوض عنها حرف التثنية والتقدير على قول الجليل
 لا والله لا صرفا وعلى قول الجليل قسي هو كما كلفه التفسير بديل
 قولهم لا والله والله كان كذا قوله الى اسداه اعلم ان ابا قتاده لا انصار
 قبل يوم حنين منه كما فهم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قبل قتيل لا عليه به فله سلبه

قضيت

حنين

نقام ثم قال من شهد ثم سلب فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لك يا ابا
 قتادة فقال اني قتلت قتيلا فقال رجل من القوم صدق يا رسول الله
 وسلب ذلك القتل عندي فادفعه منه فقال ابو بكر فاعطى ابو قتادة
 سلب قتيلا فامروا بسدا ابو قتادة والخطاب في بيعك للرجل
 الذي عنده السلب وفاعل لا يجد ولا يعطيك فمهر رسول الله عليه
 السلام كان في الخبر في الخبر في العبارة واجتهاد الجاهل في هذه
 الحالة لا سند لهم فيه مطلقا لعلهم لكونه بحضرة ان خالف الصواب
 رده انتهى كما في المختصر بناء على تقدير الشك في خلاف العربي
 قال السجستاني ان مراد العربي ان ما يورد اليه اجتهاده فهو حكم لا بد
 في هذه سوا واتفق ما في نفس الامم لا ورواها في العقليات
 التي لا وبل فيها موضع الشك وجعل تدبر قوله الكافر وان لم يقتصر
 على الكفر اصرار من قول حافظ ان الكافر قد لا يكون اما تدبر قوله كما
 اى في المخالفة لا وبل قوله اصلا اى سوا كان الاجتهاد في العقليات
 والنشر عبات وسوا كان منطوقا كافر مخالفا صريحا للمعنى او محتمل
 الى الاسلام من اهل القبلة صريح بغير واحد وبالحق الاتري

فوسيا

ان اولهم

ان اوليهم لو تمت افادت ذلك فقول النفاذاني وغيره ان
النسراج انما هو قمين كان من اهل القبلة والافكيف يتصور من المسلم
انما في ذلك خطأ مثل اليهود والنصارى مجردين استبعادا لبارئ
عنه قول واليه فيه محض ان المراد تحقيق الاجتهاد مع شرطه ومنها بطلان
بالانفاق ان لا يكون في مقابلته فالا جتهاد في مقابلته الضرورات
ليس باجتهاد فتأمل قوله والتخصيص اه رد على ابن الحاجب
بالضيقه وقال في طبعه العام فعنده مدقوع بالصفة ومن قال لطيفه
فعنده مدقوع بالاجماع على عموم هذه العام بقوله والا شعري
كما قال اهل العرق خلا لا اهل خراسان فانهم قالوا لا يصح هذا المجتهد
عن الاشعري قوله ولا ينافي في قدم الكلام اه اعلم ان المقصود به
لا حكم فيه في الواقعة قبل اجتهاد المجتهد بل مانع لطيفه حيث بعد
ظنون المجتهدين وهذه بطلانها في قدم الكلام فاستدركه
بقوله ولا ينافي اه وحاصل النسراج حدوث التعليق كما في العلم بالوحد
نذير قوله فالحق تفريع على تصويب الكل قوله والمختار ان الداء ان المجتهد
المحقق اختلفوا فمنهم من قال انه حكم معين لكن لا ينصب عليه لسانا

يوقف عليه اتفاقا كذا في نصاب فمن ساء به المجلس وغيره من خطي منهم
 من قال بل عليه دليل وهم الجمهور ثم اختلفوا في دليل فقيل لني امر بطلبة واذا
 اخطار كان ما جوار عند الله وقيل لا اجر ولا اثم وقيل قطع فعند البعض
 انخطي اثم وعند البعض غير اثم لخالفه وعمومه في المحضه بل لم يسمه لسا لبا وقوله
 والغير بعد الرحمن اه كذا في النسخة سقط ما في شرح الشرح حيث قال في
 المحضه هي امره التي استحضرت عمر بن الخطاب فاحضت اي القصة
 ما في بلنها فقال عبد الرحمن بن عوف وثمان بن عفان انما انت
 مودب لا ترى عليك شيئا فقال علي بن ابي طالب انما اجتهدت في
 اخطار وان لم يجتهد فقد عثاك من العثنين وتولمنا به فضمير افعال
 لها والطلاب يعمرون وقد وقع في الشرح كسك ملفظ الوحدة قال كان
 سهوا فذاك والكهان روايته فالغير عثمان لانه اشهر بالاجتهاد وانتهى
 ووجه الموقوف ظاهر فيه انه كبري الكلام اه لوضوحه انه اذا سئل المجتهد
 عن البنية مثلا بل هو حرام ولا ينظر المجتهد فيه فحاشيه على امر فحصل عنه
 ان حرمة البنية في فني وعند كبري كونه هي كلها بولن ففني فهو حكم الله
 فيقول ان الصغري والكافست وجدانية عند المجتهد لكل يجوز ان يكون

فينتج ان حرمة حكم الله

طبيعة بالمبادئة غير مطابق للواقع وح يجوز ان يكون بعض حكمه في الواقع
 وهذا الحال لم يلزم في صورة الاستدلال لانه يدعي ولا من الضعفي
 لانها وجدانية فلم يلزم الا من الكبرى فهو باطل فقد لا يكون ما هو الحق
 في طنة حكمه وهو المطلوب تدبر قوله فيجوز اخطا فيها اه اقول يمكن
 ان يجاب بالنسبة ان تلك النسبة كونه حكمه في حقه بان يقع
 ان هذه النسبة كانت اولاً مشكوك ثم صارت بالامارة
 مقبولة ثم صارت بوسيلة الظن ان الحكم بائع لظن المجتهد مقطوعة
 والاحتمال للخطا وما دام لم يحدث ظن اخر ينقض تلك النسبة
 والكان الخبر بالنظر الى مفهومه مثل الخطا وذلك لا ينافي التصويب
 فتأمل قوله فلا ينافي للظن بجواب كانه المختصر بانا قطع بقاء الظن فالكاف
 مكابرة قوله اقول المجتهد ان كان من مصوته فالمنع ظاهر والكان من
 المخطئة فبقا الظن عنده انما هو لعدم علمه بان الحكم تابع لظن المجتهد
 ان قيل يلزم على التصويب دفع اليقين بموجب الظن عندهم مع
 ان الظن لا يشمل هذا القطع قلنا ان الظن الحادث يوجب القطع
 بتبقيص مقتضى يدفع القطع تدبر قوله وبهذا اندفع اه وجه الدفع

تمت

ان الرجوع من ظن بحكم الى ظن اخر بتقيضه كالرجوع من علم بحكم من ظن بمنوع
الى علم بحكم اخر من نفس اخر فاما نسخ والحاصل ان بواب الاول كان مشروطا
بما بعدهم حدوث ظن اخر اقوى فاذا انتفى الشرط انتفى الابواب
فلا يقيد بذكره تدبر قوله فالا وجاه لا يتجنى عليك انه ان كان تحقيقا
لكن للبدل فيه مجالا بعد قوله مانع ظن المجتهد لا يذهب عليك ان ما ذكرنا
منه الا يقيد بجنى كنهها اليه فتدبر قوله فانه لا يضر به عليه وذلك لان
نمرة الترجيح او الدليل الاخر انما هو احكامته الحكم وهو حاصل قبله فلا يلزم
فائدة للمناظرة لم يكن حاصل قبلها تدبر قوله مشترك الالتزام اه
في نفس الشرح وجه كونه مشترك الالتزام في الثاني فلا تارة كما تمنع كونها
حلا لا للزومين في نفس الامر كذلك في نظر مجتهد وحكمه اما في الاول
فقد بحث لجواز حملها للزوج عند مجتهد وحرمتها عند مجتهد اخر انتهى
اقول لما فرض احكامها وكل من الزوج والزوجته ومعلوم ان حل الوطى
يكون من الطرفين اما شرعا فقط واما عقلا فلان الوطى من الافعال
المتعدية للثاني لا يمكن تعقل وجودها بدون تعقلها بمقتضاها فالحل
مستلزم للحمل لها وكذلك احقرته لا يمكن كمالها لكل من الحل والحرمة

لأن اجتماع التقيين في نظر مجتهد قد أدى إليه جهتها بما تدبره
كتعاضد دليلين حاصله منع تعلق الحكمين بوجود مانع فينبذ رفعه
ما ورد من أن القضاء لرفع النزاع أو تنازعا في الممكن والمنع
لا يرفع تعلق الحل والحرمة لاختلافه بعد الحكم لم يرفع ذلك التعلق
على تقدير تصويب كل مجتهد انتهى قوله لأن ذلك أي الحل والحرمة
متعاكس فأنها باعتبار حكم مجتهد حلال على زيد وحرام على عمرو
أو مثلا وباعتبار حكم مجتهد آخر بالعكس والمفروض أن كلا من
الحكمين صواب فيلزم اجتماع الحل والحرمة لهما في زمان واحد
في نفس الامر تدبر قوله الامن انكراه قال السككي الانسان
ما دام يعقد الشك بينهما من فيكفر صعب ولا ينبغي أن انتفاء لازم
من تلزم لانتفاء الملزوم لكن ربما كان الملزوم نظريا فيقبل لزوم
الكفر ليس كغيره من التزماته واست تعلم أن ذلك الفرق في
غير الضروريات أما فيها فمتلا زمان تدبر قوله وكذا العكس
أه خلا قاله يوسف والتا فلي لأن الحق التا ويل التا
بالصحيح لقول الصحابة كان في دفع الضمان والحاجة بينهما لا يثبت

الاستحقاق فالخاتمة بلا دليل والوجيفه ومحمد يقولون المحقق من الصحابة
 حمل المنفعة والاعتقاد واقعا بالولاية بحيث بثبت اثبوت الاستب
 فتننا دل ما نحن فيه لان القرابة سبب الاربث والقتل بغير حق مانع وانقطاع
 الحقبة مع المنفعة موجود فمنع مقتضاه في المنع فعل السبب ما هو علم من ثبوت
 الاربث هذا قوله بوحدة الدار يعني ان يملك المال بطريق الاستيلاء
 فيقول على اختلاف الدار قوله وان المشهور انه قالوا عن ابن عباس
 الى النبي صلى الله عليه وسلم في ثبوت الاربث من وجوب بانه ضعيف كما لم يفي
 التغير ما رواه ان الحديث اخرج من علم فلم يثبت من التضعيف مجال
 واجب بالمنع فان المسلم ليس بمعصوم عن الخطاء وقد اخذ عليه في
 سبعين موضعا مع ان الحديث حكايته فعل لا عموم فجوز ان يحمل على المتن
 على حوازه بان قيل شهاد طبيب او امرأة في عيب لا يبطل عليه
 غير ذلك واستخلف المشتري بانه مريض بالعبث فيكون قابلا
 رد المبيع بشا به واحد مع يمين المشتري وطه و ما صح من مذنب
 بيمينه اختلف الرواية عن الوجيفه فعنه انه لا يتخذ به اخذ من
 الامة والارجمندى وعنه انه يتخذ به اخذ العذر الشهيد والامام ابو بكر محمد

بن الفضل

بن الفضل وليم الدين امر غياث في الفضول العبادية وهو الصحيح من مذهب
 ابي حنيفة قوله خلافا لصاحبه في المذنبية والمحيط الفتوي على قولها وفي
 الفتاوى الصغرى والثانية الفتوي على قوله الا عن جسي اه
 قد لم ينقح ان لا يثبت فيه لرفعة بر قوله وعن محمد بن قنطاره
 في الفتية ان ابا يوسف صلى بالناس الصلوة وتفرقوا ثم اصر على
 لوجود فارة ميتة في بر حرام اعتزل منه فقال ياخذ بقول اصحابنا من
 اهل المدينة ذابح اما قلنت لا تجمل خشاك في النقر قوله العموم فاعتروا
 حلاله بغيره وجوب الاحتياط على الكل فانقلبه للعامة رخصة فنقل
 قوله لغير الاعمال لانه لا يتفق جواز انقلبه للتابعين وغيره قوله ان كنتم لا تعلمون
 فان معناه ان كنتم ستم بابل الحكم والعقد على تحصيل العلم الكمال
 ذكر اياه المروم الذكر الاجالي والاملا خطه دليل تفصيلا من النظر
 عند بر قوله واختلف الروايات قالوا لا اختلاف الروايات عن
 ابي حنيفة وجوبها الغلط في السماع بان قال لا يجوز فاشتباه على
 السامع فردي كما سمع ويجوز ومتها ان يكون له قول فردي
 عنه ويعلم بعض من يختلف اليه رجوعه فردي الثاني والاخر علم عليه

لا يختلف

المكة

فروي الاول ومنها ان يكون احدهما على وجه القياس والآخر على
 وجه الاستحسان فسمع كل واحد احد القولين فنقل كما سمع ومنها ان
 يكون الجواب في المسئلة من وجهين جهة الحكم وجهة الورع ومن جهة القيمة
 ومن جهة الرخصة فنقل كما سمع لا يخفى ان بعض هذه الوجوه اقرب
 قوله للعالم اذ جهة التبع بالعالم موافق للبعضا ويرى السبكي والتبعير
 بالمجتهد موافق للمأيد وابن ابي حبيب وعلى كل تقدير اشتهر عن المعاني
 فانه لا يجوز في حقه بالاجماع على ما قبل في يجوز للمجتهد في جواز
 احيائي واخاره ابن السكيت قوله ولا يقد اي لا يقطع قوله لا شيئا
 اه فيه وقع لتوهم الاتصال في هذا الجواب وبيان الفرق بين هذا المقطع
 والمنقطع السابق فندبر قوله والقول بانها اه قد ارتضى به الاستوى
 فمن شئ المنهاج قوله انه واخذه في رواية السلي وجاءه انسب في روايته
 ابن منام وطالفة الاخت قوله احمد البهري لاند والنون للضرورة
 قوله ضرر كبير الفبا والتمجيد وفتحها الولد الذي يحل به عظم قدره قوله معرف
 على بناء المفعول اي الذي لم يعرف في الكلام قوله لا التمر اه حاصل
 الكلام ان التوفيق خير من الاحكام فممنه فالكلم ناك منهم قبل

الحكم وهذا الخبر يابته بين الفعل والترك فالحكم بانك شخص فابن
 احدهما من الآخر قوله وفي محبة مطلقا لو قورع مخلوع من محبة مطلق
 كما صرح به الغزالي ^{الحق} والفعل والرافعي وفي الخلاصة ليس احد من اهل
 الاجتهاد في زماننا ولا في الازم من ولا يعل الفرقين قوله فيه ما فيه
 اشارة الى انه لو سلم استلزامهم للخلو مطلقا فلا تكلم انه قبل
 اشراط ابعثه قوله بقول الغير ^{الخطابي} براءه فيندرج الفعل والتقدير
 قوله وظايفه يجب قيل بهم قوم من اصحاب الحديث ونسبته
 الى الائمة الاربع غلط ^{قوله} واما النقل كالا حاشيت فيه روي
 على صاحب البدر حيث قال يجوز افتاء غير محبة المذهب
 المحبة مطلقا مستلزاما لانه ناقل كالحديث على شارب مختصر
 حيث استدل على ملازمة الحسين وهي انه لو جاز لعامي
 لانها في النقل سواء ووجه الرد لا يخفى قوله عما عمل به اتفاقا قال الزرشي
 الاتفاق ذكره الالبان والحاجب وليس كما قاله ففي كلام
 غيره ما يقتضي جريان اختلاف بعد العمل ايضا قوله وفيه ما فيه اه قال
 الكهزالي لعقد الاجماع على من اسلم فله ان يقلد من شاء من

ان يستفتي
 العلماء بغير حجب وجميع الصحابة رضي الله عنهم ان من استفتى ابا بكر وعمر
 وقله ما فله من الصلوة ابا هريرة ومعاوية بن جبل وغيرهم ليعمل بقولهم
 من غير كسر من ادعى رفع يدهما
 بندين الاجابة عن فعله ليل نذا
 تمت

